الرقم التسلسلي المعياري الدولي: 2788-8037
المزيد عن رواق عربي وقواعد تقديم الأبحاث للنشر
https://rowaq.cihrs.org/submissions/?lang=en

نحو استعادة فاعلية حركة حقوق الإنسان

محمد السيد سعيد

الإشارة المرجعية لهذا المقال: سعيد، محمد السيد (1996). *نحو استعادة فاعلية حركة حقوق الإنسان*. رواق عربي، 1 (3)، 6-11.

إيضاح
هذا المقال يجوز استخدامه لأغراض البحث والتدريس والتعلم بشرط الإشارة المرجعية إليه. يبذل محررو رواق عربي أقصى جهدهم من أجل التأكد من دقة كل المعلومات الواردة في الدورية. غير أن المحررين وكذلك مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان لا يتحملون أي مسؤولية ولا يقدمون أي ضمانات من أي نوع فيما يخص دقة أو كمال أو مناسبة المحتوى المنشور لأي غرض. وأي آراء يعرضها محتوى هذا المقال هي آراء تخص كاتبيه، وليست بالضرورة آراء محرري رواق عربي أو مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

حقوق النشر
هذا المصنف منشور برخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف 4.0.

نحو استعادة فاعلية حركة حقوق الإنسان

يمر هذا العام ٣٥ عاماً على ميلاد منظمة العفو الدولية، و٣٠ عاماً على إصدار العهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية. وهما الحدثان الكبيران اللذان شكلا ملامح حركة حقوق الإنسان فى العالم بالشكل الذى صارت معروفه به الآن، سواء بسبب الطفرة فى أساليب العمل – مع ميلاد منظمة العفو الدولية – أو تلك التى طالت القانون الدولى لحقوق الإنسان، بإصدار هذين العهدين، اللذان خرج من معطفيهما بعد ذلك عشرات الإعلانات والإتفاقيات والبروتوكولات اللاحقة.

إن مرور هذه الفترة الطويلة على ميلاد الحركة، يلقى على عاتقها مسئولية إعادة تقييم أدائها وإنجازاتها على خلفية هدفها الرئيسى، أى تحسين حالة حقوق الإنسان في العالم، ويطرح مجموعة من الأسئلة تتصل بمدى الحاجة لإعادة النظر فى إستراتيجيتها وأساليب عملها من أجل تعزيز فاعليتها.

ويلح على هذه المهمة، أن الآمال الكبيرة التى انطلقت فى أعقاب نهاية الحرب الباردة، بعد سقوط عدد من النظم الإستبدادية، وإنتقال كتلة كبيرة من الشعوب إلى المعسكر الديمقراطى، قد بدأت تخبو، وتحل محلها مرارة كبيرة، حيث أن الواقع كان أقل بكثير من الآمال الوردية التى أخلت مكانها للحركة الفاشية الصاعدة فى أوروبا، والأصولية الدينية فى شتى أرجاء العالم، ومذابح التطهير العرقى والدينى فى يوغسلافيا السابقة ورواندا، والركود الذى أصاب عملية التحول الديمقراطى فى مناطق شتى من العالم، وتعاظم قدرة كثير من الحكومات على تطوير خبرات خاصة في مواجهة الحملات الدولية لحقوق الإنسان، وعلى تحمل الضغوط عليها لفترات طويلة، وتقليل أضرارها لأدنى درجة ممكنة.

إن مثال كبرى منظمات حقوق الإنسان في العالم أى منظمة العفو الدولية هو أبلغ دليل، ففي خلال العشر سنوات الماضية زادت عضويتها إلى أكثر من الضعف – من نصف مليون إلى مليون ومائة ألف عضو، وتضاعفت ميزانيتها (من ٧ مليون جنيه إسترلينى في السنة إلى نحو ١٥ مليون جنيه إسترلينى) وتضاعفت قدرتها على إصدار النداءات العاجلة – من أقل من ٤٠٠ فى العام

إلى نحو ٨٠٠ وهو مايفترض أن يؤدى إلى مضاعفة القدرة على تعبئة الرأى العام وفعالية أكبر فى التأثير على الحكومات وفى الإفراج عن سجناء الرأى نتيجة مضاعفة عدد النداءات الصادرة عن الأمانة العامة وأيضاً عدد الأعضاء الذين يرسلون النداءات.

ولكن ماحدث كان نقيض ذلك تماماً، فقد هبطت نسبة المفرج عنهم من بين الحالات التى تبنتها منظمة العفو من ٤٦٪ عام ١٩٨٦ إلى ١٣٪ عام ٩٢ ثم ١٠٪ فى العام التالى وأخيراً ٤٪ و٢,٤٪ فى عامى ٩٤ و١٩٩٥.

أظن أن الأمر يحتاج قدراً من التأمل وإعادة التفكير فى الطريقة التى نعمل بها، وماإذا كانت الوسائل التى بأيدينا قد تحولت إلى آلهة نسجد أمامها، وتحجب عنا الهدف الأصيل والوحيد والبسيط الذى من أجله إنخرطنا جميعاً فى حركة حقوق الإنسان.. أى تحسين حالة حقوق الإنسان ذاتها. والذى من أجله صُكت كل هذه المواثيق، وأُبتدعت كل هذه الآليات وتبارينا فى إتقانها وتطويرها.

إن تغير الظروف التى ولدت في ظلها حركة حقوق الانسان قد أفقد جانباً من أسلحتها فاعليته

ليس المقصود بالطبع بالموشرات السابقة تقديم تقييم شامل لمنظمة العفو الدولية أو الحركة العالمية لحقوق الإنسان، فذلك يحتاج بحثاً مستقلاً، فضلاً عن أن هناك إفتراضات متعددة يجب إختبارها فى مثل هذا البحث للخروج بإستنتاجات مدروسة على أسس علمية، آخذين بعين الإعتبار أن منظمات حقوق الإنسان لاتملك مفتاح تغيير العالم، أو منع تحوله للأسوأ. ولكن السؤال يتصل هنا بما هو متاح بالفعل فى أيدى حركة حقوق الإنسان خاصة عندما تكون قد بدأت تفقد زمام المبادرة، وتتعرض لمخاطر التهميش.

إن تحليل هذا الوضع ووضع خطة للخروج منه هو مسئولية الحركة ككل، ومأحاول أن أقدمه هنا هو مجرد رؤوس أقلام.

١- إن مشكلة حركة حقوق الإنسان فى اللحظة الراهنة هى أنها ولدت فى ظل معطيات سياسية وإقتصادية وإجتماعية وثقافية معينة، وأن هذه المعطيات قد شهدت تغيراً هائلاً خلال العقدين الأخيرين، بحيث فقدت أسلحة ووسائل الحركة قسطاً هاماً من فاعليتها مع التغير الشامل الذى طرأ على البيئة التى تخاطبها.

٢- من الملاحظ أنه قد بدأ يحدث إنفصال تدريجى بين هدف الحركة

ووسائلها، فكلما زادت وتيرة وفظاعة إنتهاكات حقوق الإنسان، كان الرد الوحيد هو مضاعفة العمل بحماس وهمة أكبر فى إصدار أكبر قد ممكن من التقارير والنداءات العاجلة بشأنها، برغم أن الأمر قد يتطلب أحياناً وسائل مختلفة كلياً، أو ربما مراجعة الإستراتيجية ذاتها.

إن وسائل وأسلحة الحركة يجب أن تعود لموقعها الطبيعى، أى كأداة لتحسين حالة حقوق الإنسان.

٣- إن آليات حركة حقوق الإنسان ومواثيق الأمم المتحدة مصممة فى الأساس للتوجه إلى الحكومات بإعتبارها المسئول الوحيد عن إنتهاك حقوق الإنسان، بينما صار واضحاً يوماً بيوم أن هناك أطرافاً عدة فى عالم اليوم تقاسم الحكومات هذه الجريمة، مثل الجماعات الفاشية فى أوروبا، وبعض الجماعات العرقية الأصولية، وبعض الجماعات اليسارية فى بعض بلدان أمريكا اللاتينية والفليبين، وبعض الجماعات العرقية فى أفريقيا، وبعض الشركات المتعددة الجنسيات.

٤- إن هناك عوامل إقتصادية وإجتماعية تساهم بقسط كبير فى إنتهاك حقوق الإنسان أو فى تهيئة الظروف المواتية لذلك، وهو مالاتخاطبه الآليات السارية والسائدة لحركة حقوق الإنسان.

٥- إن ظروفاً سياسية معينة تلعب دوراً حيوياً فى سيادة نسق من الأفكار والمفاهيم المنافية لحقوق الإنسان فى ثقافة ما وطمس الأنساق الآخرى(مثال المانيا فى حقبة صعود النازية، يوغسلافيا السابقة فى حقبة التفكك، العالم العربى فى حقبة صعود الأصولية الإسلامية...إلخ). ويؤدى سيادة هذه الأنساق إلى موجات عنيفة من إنتهاك حقوق الإنسان، وهو مالاتعنى به الآليات الحالية للحركة التى تركز على المدخل القانونى، وتقلل من شأن المعالجة الجادة للخصوصية الثقافية خشية الإتهام بإهدار مبدأ العالمية.

٦- إنه فى إطار موجة التحول الديمقراطى التى أطلت على العالم فى نهاية الثمانينات، برز نمط من الحكومات أكثر حرصاً على صورتها أمام المجتمع الدولى، وبرز إحتمال الحصول على مكاسب معينة لقضية حقوق الإنسان فى إطار عملية تفاوضية، لايجب التقليل من إحتمالاتها لحساب منهج صدامى

تساهم العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بقسط كبير في انتهاك حقوق الانسان وهو ما لا تخاطبه الآليات السائدة في الحركة

يساوى بين كل الحكومات.

٧- لقد أنتهى الدور الريادى الذى لعبته المنظمات الدولية لحقوق الإنسان عند ميلاد الحركة فى وقت لم توجد فيه منظمات محلية فعالة، وإستمرار بعض المنظمات الدولية فى أداء نفس الدور يشكل إهداراً للموارد المادية والفنية والبشرية، وعائقاً بالتالى أمام تعزيز فاعلية الحركة، خاصة إذا اتسم هذا الأداء بالمنافسة بمعناها السلبى، وعدم التنسيق فى المواقف أو السعى لتحقيق مكاسب "تنظمية خاصة"، بصرف النظر عن التأثيرات السلبية المحتملة علي الهدف العام للحركة ككل (محلياً ودولياً)، أى قضية حالة حقوق الإنسان.

٨- إن إفتقار الحركة إلى موقف مشترك متبلور وقائم على الدراسة المعمقة لكثير من القضايا والإشكاليات الملحة المتجددة هو مصدر رئيسى لكون حركة حقوق الإنسان تبدو فى كثير من الأحيان هدفاً ضعيف الحيلة أمام سهام الحملات السياسية ضدها، فاقدة للمبادرة، لاهثة وراء ملاحقة الإنتهاكات والكوارث التى تفاجئها كل يوم. ومن هذه القضايا: الموقف من التدخل العسكرى لحماية حقوق الإنسان- الموقف من توظيف بعض الدول الكبرى لحقوق الإنسان فى سياستها الخارجية- الربط بين المعونة الإقتصادية والمساعدة العسكرية وبين إحترام حقوق الإنسان - مجلس الأمن وحقوق الإنسان - إنتهاك حقوق الإنسان بواسطة أطراف غير حكومية - مشاركة قوى غير ديمقراطية فى العملية الديمقراطية ووصولها للحكم - التحريض العنصرى والعنفى: هل هناك حدود لحرية الرأى والتعبير؟- عمليات السلام وحقوق الإنسان- العقوبات الإقتصادية وحقوق الإنسان- عولمة الإقتصاد العالمى وتأثيرات ذلك علي حقوق الإنسان ووضع الفقراء. وغير ذلك من الأسئلة التى تطرح نفسها بإلحاح كل يوم على الرأى العام وأجندة المنظمات المحلية والدولية لحقوق الإنسان، والتى يؤدى صم الأذان عنها والإنشغال بالمهام العملية المقتصرة على توصيف الإنتهاكات المتعارف عليها، وإدانتها، وإطلاق النداءات بشأنها، إلى تهيئة المناخ لتهميش حركة حقوق الإنسان.

٩- إن من بين هذه القضايا موضوعات لها إنعكاسات عملية مباشرة على الصورة الإنطباعية العامة عن الحركة، وبالتالى على سهولة تلقى خطابها

قد ظهر نمط من الحكومات الحريصة علي صورتها الدولية وهو ما يفتح الطريق لتحقيق مكاسب لحقوق الانسان عبر منهج تفاوضى لا ينبغى التقليل من أهميته

والإستجابة إليه، وأعنى بذلك تلك الموضوعات وثيقة الصلة ببعض الإلتباس في ذهن قطاعات كبيرة من الناس بين حركة حقوق الإنسان وبين إستراتيجيات بعض الدول الكبرى.

إن العناصر السابق الإشارة إليها تشير إلى مشكلة إفتقار الحركة إلى إستراتيجية تضع فى إعتبارها المتغيرات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية التى طرأت على العالم وغيرته، وعدم قدرتها على تحديد أهدافها وخطة عملها وأساليبها بما يتسق مع المتغيرات الجديدة، وإخضاع ذلك لعملية تقييم مستمرة على خلفية هدفها الأساسى، أى تحسين حالة حقوق الإنسان.

تعاني الحركة من مشكلات تراجع الفعالية وعبادة الوسائل وحمي المنافسة والارتباك أمام الاستقطاب الحكومي - الاسلامى

قد يبدو الأمر وكأننا نتحدث عن هموم خارجية خاصة بالحركة العالمية، ولكن قليلاً من التأمل سيقودنا إلى أن هذه الملامح تنطبق كلياً على واقع الحركة العربية لحقوق الإنسان، والتى تواجه منظماتها- بدرجات متفاوتة - مشكلات تراجع الفاعلية، وعبادة الوسائل، وحمى المنافسة، والإفتقار إلى إستراتيجية متكاملة، وفقدان الإتجاه فى مواجهة الإستقطاب الحكومي- الإسلامى العنيف، والإفتقار إلى موقف نظرى صلب تجاه جملة من القضايا الجديدة، فضلاً عن مشكلتها المزمنة مع المشروعية القانونية والثقافية والسياسية والإفتقار لقاعدة إجتماعية.

إننا نتحدث إذن عن عملية كبرى لايمكن أن يقوم بها فرد أو فريق صغير، حيث يجب أن تمزج هذه العملية بين نتائج العمل البحثى والميدانى على واقع المنظمات المحلية والإقليمية والدولية، وبين الخبرات التى تراكمت وخاصة خلال العقد الأخير على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية.

إن مثل هذه العملية تستهدف:

* تقديم تشخيص مدروس وعلمى للمشاكل التى تعانى منها حركة حقوق الإنسان.

* وضع ملامح الإستراتيجية الجديدة للحركة على أعتاب القرن الحادى والعشرين، مع إيلاء عناية خاصة لقضايا:

١- الأوزان النسبية للآليات المختلفة لحركة حقوق الإنسان، بما يتضمنه ذلك من إستشراف آفاق آليات جديدة كرد على المعطيات الجديدة.

٢- إعادة النظر في تقسيم العمل بين المنظمات الدولية والمحلية فى النطاقين

الدولى والمحلى، بما يتضمنه ذلك من بحث مدى الحاجة لإنشاء إطار لحركة حقوق الإنسان يتولى مهام وضع السياسة العامة وإستخلاص خبرات تطبيقها وتعميمها، وإرساء أفضل أشكال التنسيق والتعاون.

٣- تحليل إنعكاسات الخصوصيات الثقافية والسياسية والإجتماعية على خطاب حقوق الإنسان.

لقد كرس مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان منذ نشأته قسطاً هاماً من طاقته لدراسة إشكاليات عمل حقوق الإنسان فى العالم العربى، ولكنه تدريجياً توصل إلى جملة من القناعات فيما يتصل بحركة حقوق الإنسان فى العالم ككل، والحاجة إلى إعادة التفكير بشأن إستراتيجياتها وأساليب عملها.

ومن هنا بدأت تتبلور ملامح المشروع الشامل الذى سيضطلع به مركز القاهرة والبرنامج الدولى للتدريب على حقوق الإنسان الذى شارك المركز هذه الهموم، وعمل معه كتفاً بكتف من إجل إستخلاص الملامح المشتركة لأزمة الحركة ككل وبلورة خطة تستهدف طرح مشروع لإستعادة فاعليتها بالتشاور مع عدد من الخبراء الدوليين. (أنظر البيان المشترك في باب الوثائق بهذا العدد).

يعكس هذا العدد الخاص من "رواق عربى" المكرس لحركة حقوق الإنسان، الكيفية التى يهتم بها مركز القاهرة بإشكاليات الحركة وآليات تطورها، وهى إحدى أبرز الإشكاليات التى كرس لها نفسه منذ بداية تأسيسه (أنظر العدد ٧و٨ من النشرة الدورية للمركز "سواسية").

ومن جانب آخر يفتح هذا العدد ملف الجدل الداخلى لحركة حقوق الإنسان، ويعتزم المركز مواصلة الحوار بوسائل متنوعة، منها "رواق عربى" ذاتها، والمشروع المشترك مع البرنامج الدولى للتدريب على حقوق الإنسان: "نحو إستعادة زمام المبادرة"، وسلسلة مطبوعات المركز "مبادرات فكرية".

إن هذا العدد من "رواق عربى" هو مجرد محطة فى حوار متصل يستهدف إستعادة فاعلية حركة حقوق الإنسان، فإلى لقاء في محطات تالية للحوار

رئيس التحرير